

وفق المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات في «الداخلية»

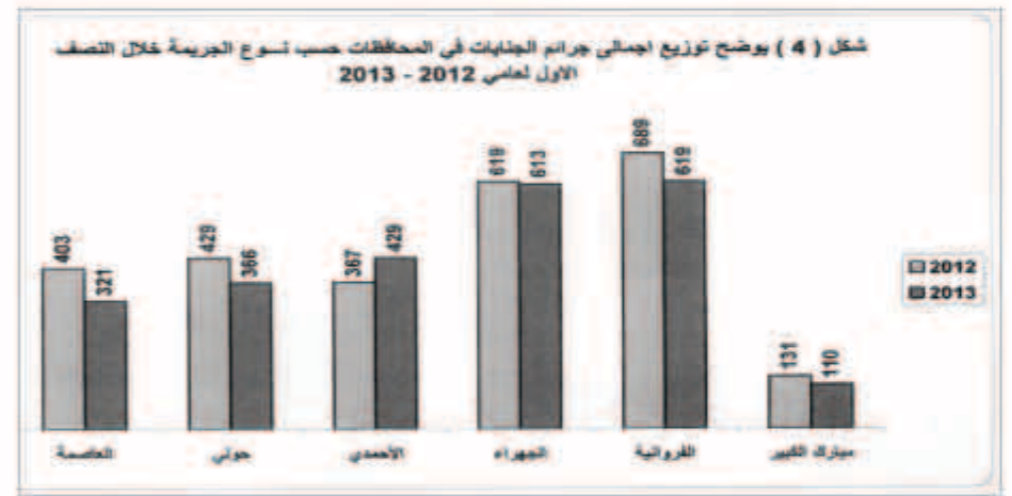
الحشاش: انخفاض الجرائم للشهور الستة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي



عادل الحشاش

المشكلات خلال هذه الفترة لعام 2013 جاءت أقل في المحافظات كافة بالمقارنة مع 2012

الجنايات بلغت 2458 قضية مقابل 2638 عام 2012 بانخفاض قدره 180 جريمة



في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 حيث بلغت «1794» جريمة بانخفاض قدره «72» جريمة، وليبيا في الانخفاض جرائم النفس حيث بلغت «598» جريمة في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 وقد بلغت «659» جريمة بانخفاض في المئة، ومن ثم تأتي جرائم العرض والسعة حيث بلغت «121» جريمة في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 وقد بلغت «158» بانخفاض وقدره «37» جريمة، وأخيرا جرائم المصلحة العامة حيث بلغت «17» جريمة في عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 وقد بلغت «27» بانخفاض وقدره «10» جرائم، وشكلت جرائم السرعة والشروع بها أعلى جرائم النفس حيث كانت جرائم الاعتداء بالضرب تشكل أعلى جرائم النفس. وأضاف أنه قد لوحظ كذلك انخفاض مؤشر جرائم الجنايات حيث بلغت القضايا «2458» جريمة مقابل «2638» جريمة عام 2012 بانخفاض وقدره «180» جريمة بنسبة 6.8 في المئة، ويلاحظ من التحليل الإحصائي انخفاض في كافة قضايا الجنايات وفقا لنوع الجريمة حيث انخفضت جرائم المال وبلغت «1722» جريمة

ذکر مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام المعنوي ومدير إدارة عادل الحشاش أنه على الرغم مما تشهده البلاد من وقوع جرائم متنوعة من هنا وهناك، إلا أن أرقام المؤشرات الإحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء بمركز البحوث والدراسات التابع لوزارة الداخلية تؤكد انخفاض معدلات الجريمة للشهور الست الأخيرة من العام الحالي بالمقارنة مع نفس المدة من عام 2012 م. وأفاد العقيد الحشاش أن إجمالي الجرائم بلغ خلال الفترة من 1/1 حتى 6/30 من عام 2013 «9845» جريمة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 «11491» جريمة بانخفاض عددي قدره «1646» جريمة أي بنسبة 14.3 في المئة.

جرائم المال
وذكر أنه مع ملاحظة التحليل الإحصائي، فإن الجرائم خلال هذه الفترة لعام 2013 جاءت منخفضة في كافة المحافظات بالمقارنة مع عام 2012، وكانت أعلى المحافظات ارتكابا للجرائم الجنيات والجنات هي محافظة الفروانية وبلغت «2314» جريمة عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 وبلغت «2445» جريمة، تليها في المرتبة الثانية محافظة حولي حيث بلغت «2290» جريمة عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 وبلغت «2647» جريمة فيما جاءت محافظة الاحمدى بالمرتبة الثالثة حيث بلغت الجرائم «1722» في عام 2013 جريمة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 حيث بلغت الجرائم «1810».

وأكد العقيد الحشاش انخفاض مؤشر الجنيح حيث بلغت القضايا «7387» جريمة مقابل «8853» جريمة في عام 2012 بانخفاض وقدره «1466» جريمة أي بنسبة 16.6 في المئة ويلاحظ من التحليل الإحصائي انخفاض في جميع قضايا الجنيح حسب نوع الجريمة وتأتي بالمرتبة الأولى جرائم المال. وقد بلغت «4884» جريمة في عام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 وقد بلغت «5857» بانخفاض وقدره «973» جريمة. وتأتي في المرتبة الثانية جرائم النفس حيث بلغت في عام 2013 «1088» جريمة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 حيث بلغت «1329» جريمة بانخفاض وقدره «241» جريمة، وتأتي في المرتبة الثالثة جرائم العرض والسعة

في الدورة التدريبية التي نظمت بلندن برعاية «تكنولوجيا المعلومات» الغريب: إجماع على أهمية الأمن المعلوماتي في حماية المؤسسات الحكومية



جانب من دورة أمن المعلومات وتشريع القوانين

الحكومية لا بد أن تكون لديها أولوية قصوى من أجل حماية البيانات والمعلومات التي أصبحت كلها تخزن إلكترونيا ولم يعد ممكنا عملها باليدوي.

لابد من اصلاح القيادات الإدارية في الدولة على التطورات التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات

مهما في الاقتصاد الوطني. وأشار الغريب إلى أن اجتماع القيادات الكويتية من مختلف القطاعات وجلساتها مع بعض فتح المجال واسعاً لمعالجة القضايا المتعددة في مختلف الهيئات ومؤسسات الدولة وهو ما يسهم بشكل إيجابي في زيادة التنسيق والتعاون في الجانب المتعلق بامن المعلومات ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

وبيّن أن تكنولوجيا وأمن المعلومات تمثل قضية غاية في الأهمية وذلك بالنظر إلى ارتباطها بكافة قطاعات الاقتصاد والإدارة دون استثناء ومن ضمنها التعليم والرعاية الصحية والإسكان التي تقدمها الدولة علاوة على كل ماله أولوية في برنامج عمل الحكومة. وأضاف أن ربط جميع الجهات الحكومية مع بعضها بتكنولوجيا المعلومات سيسمح بتبسيط الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الدولة علاوة على تخفيف الأعباء على المواطنين العامة والمساهمة في تنمية الموارد المالية.

لندن - «كونا»: أجمع المشاركون في دورة «أمن المعلومات وتشريع القوانين لخدمة الاقتصاد الوطني» على أهمية ودور الأمن المعلوماتي في حماية المؤسسات والهيئات الحكومية والشركات الخاصة في وقت يواصل فيه الاقتصاد الكويتي مسيرة التطور التكنولوجي والتحول نحو الاعتماد على الفضاء المعلوماتي لتحقيق التنمية الوطنية.

وأكد المشاركون في الدورة التدريبية التي نظمت في لندن برعاية الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات واختتمت أعمالها أمس ان الدورة شكلت فرصة للمقيدين من مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية الحكومية لسقوف على تطورات تكنولوجيا المعلومات والحوسبة السحابية فضلا عن مناقشة التهديدات ونقاط الضعف في مؤسساتهم.

وشدد الوكيل بلجنة المناقصات المركزية وأمين سر اللجنة المستشار فيصل سعيد الغريب في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» على أهمية اطلاع القيادات الإدارية في الدولة على التطورات التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والتعرف على التجارب الكثيرة الخاصة بامن التشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

وقال ان البرنامج التدريبي الذي صوّء على دور امن المعلومات في الحكومات والشركات من خلال ما اطلع عليه المشاركون من الخبراء التي تقدمها الدولة علاوة على خبراء من المؤسسات الحكومية.

وأضاف ان المبادرة كانت فرصة للاطلاع على حوادث امن المعلومات من خلال تسريب او اساءة استخدام بيانات العملاء والملكية الفكرية التي تعد جانبا



المشاركون في الدورة ببلدة جامة



مطالبات بصورة الالتزام بشروط التخيم

حجز 1268 مركبة و27 دراجة وإحالة 201 شخص إلى النظارة المرور: تسجيل 37291 مخالفة خلال أسبوع

قامت الإدارة العامة للمرور بسلسلة من الحملات المفاجئة في المحافظات الست خلال اسبوع أسفرت عن تسجيل «37291» مخالفة مرورية وحجز «1268» مركبة وحجز «27» دراجة وإحالة «201» شخص إلى نظارة المرور، و«2279» حادث مروري وينفذ «39» أمر خدمة، و«4397» مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز «135» مركبة وإحالة «8» أشخاص إلى النظارة، بينما تم توقيع «6142» مخالفة مرورية في محافظة الفروانية وحجز «95» مركبة، وإحالة «51» شخصا إلى النظارة. وأضافت أن محافظة حولي سجلت «7725» مخالفة وتم حجز «103» مركبات، وإحالة «68» شخص إلى النظارة بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الاحمدى «4876» مخالفة وحجز «70» مركبة ودخول «34» شخصا إلى النظارة. وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل «543»

مخالفة وحجز «53» مركبة ودخول «6» اشخاص إلى النظارة، بينما بلغت المخالفات في الجهراء «1635» مخالفة وحجز «17» مركبة ودخول «5» اشخاص إلى النظارة. وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت «3149» مخالفة مرورية وقامت بحجز «546» مركبة، وإحالة «14» شخصا إلى نظارة المرور. وقامت فرقة الوكيل بحجز «7580» مخالفة مرورية وحجز «219» مركبة، ودخول «15» شخصا نظارة. كما تم فحص «320» مركبة فحصا فنيا وفرقة المهام سجلت «924» مخالفة وحجز «3» مركبات. وتهيئ إدارة الاعلام الامني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد ونداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الارضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الأضرار الناجمة عن الحوادث المرورية.



المرور تواصل حملاتها للقضاء على المخالفات

لتأمين سلامة المواطنين وحمايتهم من الأخطار «الإطفاء» تؤكد استعدادها لاستقبال موسم المخيمات

تكون عارية ويفضل أن تكون حسب مواصفات وزارة الكهرباء، وداخل مواسير لتجنب التماس الكهربائي إضافة إلى إطفاء مولد الكهرباء عند تزويده بالوقود وعدم استخدام أي مصدر حراري. وأوضح أن من ضمن الشروط الوقائية إخراج مدفاة الفحم خارج الخيمة وإطفاء مولد الكهرباء وجميع الأجهزة الكهربائية قبل الخلود للنوم. وتناشد المواطنين

موسم التخيم المطلق وسط أجواء متميزة

أكدت الإدارة العامة للإطفاء استعدادها التام لاستقبال موسم المخيمات الذي بدأ أمس ويمتد خمسة أشهر وتأمين سلامة المواطنين والمخيمين لهذا الموسم. وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العقيد خليل الأمير في تصريح صحفي أن هناك نقاطا أمنية مشتركة تضم الإطفاء والداخلية والطوارئ الطبية بمنطقة الجليعة على طريق النويصيب وأيضا على طريق المطلاع شمال البلاد للمساهمة في هذا الأمر. وأضاف أن هناك إجراءات وشروط وقائية يجب الالتزام بها في هذا الموسم للسلامة وتجنب وقوع الحوادث والحفاظ على الأمن والسلامة في المخيمات منها ترك مسافة لا تقل عن ستة أمتار بين الخيام لتجنب انتشار الحريق عند وقوعه وتوفير مظفأة حريق نوع بوردية حجم أربعة كيلوغرامات داخل الخيام وحقيبة إسعافات أولية. ودعا إلى التأكد من جودة وسلامة الأسلاك الكهربائية قبل تعديدها بحيث لا

المخيمون مطالبون بالالتزام بالشروط الوقائية لتجنب وقوع الحوادث والحفاظ على الأمن والسلامة